

العلاقات العراقية - القطرية

بعد عام ٢٠٠٣

أ.د. منى حسين عبيد (*)

المقدمة

شهدت العلاقات العراقية - القطرية العديد من المتغيرات السياسية ، بالرغم من التشابه الكبير في العادات والتقاليد بين البلدين ، ولكن طبيعة الانظمة السياسية وتوجهاتها. دفعت بتلك العلاقات الى القطيعة في كثير من الاحيان ، فضوء الحرب العراقية - الايرانية وقفت دولة قطر الى جانب العراق وسارت العلاقات بشكل جيد ، الا انها ما لبثت وتدهورت العلاقات على اثر دخول العراق الكويت ، ووصلت الى مرحلة القطيعة ، وبالرغم من تلك القطيعة حدث نوع من الصحو في علاقة البلدين وتحديداً ضوء حقبة التسعينيات ، اذ استأنفت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في العام ١٩٩٢ ، وطرحت مساعيها من اجل رفع الحصار عن العراق ، الا ان سياسة قطر وبعد العام ٢٠٠٣ تغيرت كثيراً تجاه العراق ، اذ لم تعترف بالتغيرات السياسية التي شهدتها العراق ولم تكن من المؤيدين للعملية السياسية . وبالرغم من

ان العلاقات شهدت نوع من الصحو في عهد رئيس الوزراء العراقي السابق حيدر العبادي ، لكنها عادت وشهدت فتوراً كبيراً اثر اختطاف مجموعة من القطريين في صحراء السماوة ، ومع ذلك شهدت العلاقات بين البلدين تطور ملحوظ ولا سيما في العام ٢٠١٧ في ضوء الزيارات المتبادلة بين البلدين وعقد العديد من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والامنية وهذا ان دل على شيء فانه يدل على ان كلا البلدين يسعيان لتحسين العلاقات البينية بينهما . ولعل ما يدفعنا لدراسة العلاقات العراقية - القطرية هي قلة الدراسات التي تناولت تلك العلاقات ، فضلاً عن انها اي دولة قطر تعد واحدة من أهم دول الخليج العربي والاكثر فاعلية في المنطقة العربية وتحديداً الخليجية .

ولبيان طبيعة تلك العلاقات فقد تم الاعتماد على بعض المناهج التحليلية ، ومنها المنهج التاريخي للوقوف على اهمية قطر بالنسبة

muna_٢٢٠٥@yahoo.com

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية/جامعة بغداد

للعراق فضلا عن المنهج الوصفي لوصف طبيعة تلك العلاقات ،الى جانب المنهج المقارن وذلك لمقارنة سياسات الحكومات المتعاقبة لكلا البلدين.

اولا :- دولة قطر : مدخل تاريخي

تأثرت قطر في تكوين بنائها التاريخي بمرحلتين : الاولى تتعلق بمرحلة السيادة العثمانية رغم انها كانت سيادة اسمية وانتهت في العام ١٩١٤ ، والثانية تتعلق بالحماية البريطانية التي بدأت بصورة غير رسمية ضوء النصف الاول من القرن التاسع عشر ، واصبحت رسمية بعد رحيل الاتراك ضوء الحرب العالمية الاولى ، وانتهت باعلان الاستقلال لدولة قطر في العام ١٩٧١^(١).

ترجع اهمية دولة قطر كونها تقع في منتصف الساحل الغربي للخليج العربي ،وهي عبارة عن شبه جزيرة يمتد داخل المياه على مساحة ١١٤٣٧ كيلو متراً مربعاً ، وتعد اكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه مما يمكنها من احكام السيطرة على تأمين الملاحة في الخليج وتقديم المعونات الحربية اللازمة للاساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخل الخليج ، مما جعل موقعها موضعاً للتنافس بين فرنسا وبريطانيا ضوء اتفاقية سايكس بيكو ، ويمتد شبه الجزيرة القطرية على مسافة ١٦٠ كيلومترا شمال – جنوب ، و ٨٠ كيلومترا شرق – غرب في اوسع جزء منها ، وتتصل قطر برا بالمملكة العربية السعودية. بحدود برية طولها ٦٠ كيلومترا ، وتجاور كلاً من

الامارات والبحرين وايران^(٢). وفقا لذلك فان طبيعة الموقع الجغرافي شكل اهمية كبيرة في التفكير بأمن الخليج فالقادة في المملكة العربية السعودية يدركون تماما بان الموقع الذي تتمتع به قطر يمنحها فرصا استراتيجية ذات تأثير كبير ، وعليه زادت قيمتها الاستراتيجية في الحسابات الاستراتيجية العالمية ، الامر الذي جعلها تتمتع باهمية بالغة في تقدير السياسات الخليجية^(٣).

تعد دولة قطر دولة نفطية ، فضلا عن منطقة دخان ، فقد تم اكتشاف ثلاثة حقول بحرية للبترول شرقي البلاد في الخمسينيات ، وبلغ الانتاج الاجمالي لهذه الحقول ٥٧٠,٠٠٠ برميل يوميا في العام ١٩٧٣، ثم ٩٠٠,٠٠٠ برميل يوميا في العام ٢٠٠٧ ، كما تنتج قطر الغاز وتمتلك اكبر احتياطي في العالم من الغاز الطبيعي ، ويعرف بحقل الشمال (٦٠٠٠ كيلومتر مربع) ، ويفضل استغلاله باتت قطر اكبر مصدر للغاز المسال في العالم ، وانتجت الشركتان : قطر غاز وراس غاز ٤٩ مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي المسال عام ٢٠٠٦ (مقابل ٢٤ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠)^(٤) اذ تحتل المرتبة الثانية في ضوء التصدير الذي يتوزع على اكثر من ٢٣ سوقا في ارجاء المعمورة في ضوء اسطول بحري ضخم يشتمل على ٦٥ سفينة لتحسن الغاز الطبيعي المسال ، يمثل نحو ٢٠ في المئة من اجمالي الاسطول البحري للنقل في العالم ، وتعود ملكية ٢٥ منها حصريا لشركة ((ناقلات)) القطرية ، وتتوزع شراكة ملكية السفن الباقية مع شركاء عدة ،

وهي تسعى (دولة قطر) الى توسيع اسطولها البحري المخصص لنقل الغاز الطبيعي المسال في ضوء اضافات ناقلات عملاقة اخرى ^(٥) .

كما أبرمت قطر اتفاقيات متعددة لبيع الغاز المسال مع عدة دول منها ايطاليا واسبانيا وبلجيكا والهند واليابان^(٦) وهذا ما أعلى شأنها في اقل من عقدين لتصبح إحدى الجهات الفاعلة في العلاقات الدولية في الشرق الاوسط فهي ضالعة في عدد كبير جدا من الصراعات في المنطقة - كوسيط وكمانح للمساعدات الانسانية أساساً - الى حد انه بات يتوقع ان تجد قطر دورا لها في اي صراع ينشب في المنطقة ^(٧)

لقد حرصت قطر وبشكل كبير على عدم توتر علاقاتها مع أي من دول الجوار . ويذكر ان قطر لم يسجل لها في السابق أدوار محورية في تاريخ القضايا العربية الكبرى إذ يرى البعض ان بدايات ظهور قطر على الخريطة الاقليمية والدولية يتمثل في الدور الاقليمي الذي اوجدته قطر عبر استضافتها لجملة من الفعاليات التي رافقت اطلاق قناة الجزيرة لاسيما عقد المؤتمر الاقتصادي، الاسيوي - الافريقي في الدوحة عام ١٩٩٧ ، مما يجعل بعض المحللين يستغربون الدور الحالي لقطر الذي لم تكن تمارسه من قبل ، ويعود بروز الدور السياسي القطري الى وجود فراغ نتيجة غياب القوى الاقليمية ، مثل : مصر ، والسعودية ، والعراق ^(٨) .

اما طبيعة النظام السياسي فمنذ استقلال قطر في العام ١٩٧١ لم يتوقف النظام السياسي

القطري عن تطوير نفسه ولعل الدساتير التي عرفتھا الدولة منذ النظام الاساسي لعام ١٩٧٠ والى اعتماد الدستور في العام ٢٠٠٤ مؤشر على منهجية التدرج والتكوين الذي تميز به النظام السياسي الداخلي ، والتي بدأت مظاهرها باستفتاء على الدستور في ٢٩ نيسان ٢٠٠٣ وموافقة الغالبية العظمى من المواطنين على هذا الدستور ، كما يلاحظ ان ميزة النظام السياسي في قطر من وجهة نظر الماسكين بزمام السلطة ، تكمن في ان المكون الرئيس هو استمرار أسرة ال ثاني في الحكم وتولي امير البلاد القيادة العسكرية والسلطة التنفيذية بالتعاون مع الوزير الاول الذي يدير مجلس الوزراء ، لكن دستور عام ٢٠٠٤ يعد مهماً بوصفه انه ترجم روح الاصلاحات التي واكبت وصول الشيخ حمد بن خليفة الى السلطة ورغبته الملحة في التغيير والرغبة في إدارة جيدة لمؤسسات الدولة وضمان الشفافية والاستقرار الدائم^(٩) . وللامير في النظام السياسي لدولة قطر مكانة سياسية مهمة بالنظر الى طبيعة الدور السياسي الذي يلعبه في الحياة السياسية القطرية فهو رئيس الدولة والقائد الاعلى للقوات المسلحة وهو الممثل الاول للدولة القطرية في الداخل والخارج وكذا في جميع العلاقات الدولية ^(١٠) .

ثانيا : - العلاقات العراقية - القطرية وحرب الخليج الثانية

حظيت الحرب العراقية - الايرانية بنصيب كبير من الاهتمام بالنسبة الى دول مجلس التعاون الخليجي ، نظراً الى ما تتمتع به المنطقة من أهمية ، وكذلك الى الظروف الشديدة الحساسية

التي تمر بها، فقط شكل العنف الذي انبثق من هذه الحرب تهديداً أمنياً خطيراً لدول مجلس التعاون منذ تاسيسه في العام ١٩٨١. ونظراً الى محدودية القدرات العسكرية لهذه الدول، حاولت دول مجلس التعاون الخليجي ان تعتمد على الجانب الدبلوماسي لاحتواء تلك الحرب من دون أهمال العمل على تقوية قدراتها الدفاعية والأمنية والتنسيق فيما بينهما^(١١).

شهدت العلاقات العراقية - الخليجية ضوء حقبة الثمانينيات وتحديداً مع نشوب الحرب العراقية - الايرانية، تحسناً ملحوظاً اذ وقفت دول الخليج ومنها قطر الى جانب العراق، وقدمت له ضوء سنوات الحرب عشرات المليارات من الدولارات، بعضها هبة والبعض الآخر ديون مستحقة، كان عليه دفعها حال انتهاء الحرب^(١٢) استمر التعاون العراقي الخليجي بصورة جيدة حتى نهاية الحرب العراقية - الايرانية، وكان من المنطقي ان تستمر وتيرة التعاون بعد الحرب، لان العراق عد نفسه حامياً لدول الخليج من التهديدات الايرانية، وهو الذي ضحى بابنائه أمام طموحات ايران التوسعية. ولكن تطور الاحداث فيما بعد، اوضح حقيقة كان الساسة العراقيون غير واعين بها، وهي ان الدول الخليجية لم تكن لتساعد العراق في الحرب، الا بالقدر الذي يجعله مستمراً في معركته ضد ايران، وانها لعبت ذلك كونها جزء من لعبة دولية اكبر كانت على قمتهما - اللعبة - الولايات المتحدة الامريكية. وقد اظهرت سياسات بعض دول الخليج خبثاً شديداً ضد العراق كانت هي السبب الرئيس وراء دخول

القوات العراقية الكويت في ٢ اب ١٩٩٠، الامر الذي ادى الى اندلاع حرب الخليج الثانية في العام ١٩٩١ التي قادتها الولايات المتحدة الامريكية، وبهذه الحرب انهارت كل عرى العلاقات بين العراق ودول الخليج العربية، وصارت الولايات المتحدة اللاعب الاساس في المنطقة، وصار ينظر للعراق على انه خطر يهدد الساحة الخليجية والدولية^(١٣).

وقفت دول الخليج الى الجانب الكويت، وشاركت في الجهد الحربي ضد العراق، وبعد ان بدأت العمليات الحربية للولايات المتحدة وحلفائها من اراضيها، وبعد انتهاء الحرب دخلت العلاقات العراقية - الخليجية مرحلة من القطعية، لاسيما بعد قطع العلاقات الدبلوماسية بين الطرفين، كما اسهمت دول الخليج في أحكام قبضة الحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق من مجلس الامن الدولي (قرار مجلس الامن المرقم ٦٦١)، أيضاً قدمت دول الخليج الدعم (اللوجستي) للطيران الامريكي لفرض حظر الطيران على العراق، لاسيما الكويت والسعودية والبحرين، وللانصاف لم تكن هنالك خيارات أمام الدول الخليجية لفرض ارادتها. لذا فضلت ان تسير ضمن الاستراتيجية الامريكية المتبعة تجاه العراق المتمثلة بالعقوبات الدولية والسعي الى اضعافه وتدمير البنية التحتية، ولاسيما ان الولايات المتحدة كانت دوماً تؤكد لدول الخليج ان العراق مايزال يحتفظ بقدراته العسكرية وكانت هذه المعلومات تدفع دول الخليج الى الريبة من توجهات العراق^(١٤).

عام ١٩٩٠ , لكن هذا السلوك القطري كان يثير استياء الولايات المتحدة الامريكية وبعض شقيقاتها في الخليج , وعلى رأسها المملكة العربية السعودية (١٧).

وبالرغم من ذلك , استمرت قطر في مساعيها تجاه العراق فقد طرحت قطر مبادرتها لرفع الحصار عن العراق , والتي اعلن عنها وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم ال ثاني في شهر ايار من العام ٢٠٠٠ . وقد بدأت المبادرة تدخل حيز التنفيذ الفعلي , حين تمت مناقشتها على هامش اجتماعات الدورة السادسة والسبعين للمجلس الوزاري لدول مجلس التعاون الخليجي , الذي عقد بالرياض عام ٢٠٠٠ . اذ اكد البيان الختامي على ضرور السعي لرفع المعاناة الانسانية عن الشعب العراقي (١٨) . ووقفت قناة الجزيرة القطرية الى جانب العراق . ولعل هذا ما دفع العديد من الصحف الكويتية لمهاجمة القناة متهمين اياها ب(الانحياز) للعراق عند الحديث عن المشكلة العراقية بشكل عام (١٩).

ثالثاً:- العلاقات العراقية - القطرية بعد العام ٢٠٠٣

بقيت العلاقات العراقية - القطرية تشكو من الضعف والاعتلال وثمة اسباب كثيرة لهذا الاعتلال , من جهة العراق , اشارة حكوماته المتعاقبة حالات متعددة - من العداء القطري , ابرزها مواقف قناة الجزيرة من الفئة السياسية التي تحكم العراق بعد العام ٢٠٠٣ وما تقول عنه السلطات العراقية بانه تحريض دائم على

لم تسلم العلاقات بين دول مجلس التعاون والعراق من هذه التداعيات وظهرت وتعددت الرؤى عن العلاقة مع العراق , ومن ثم ظهرت ثلاث مستويات للعلاقات بين مجلس التعاون والعراق , والمستوى الاول تمثله عمان وقطر وهو اكثر ميلاً للمصالحة مع العراق , والمستوى الثاني تمثله الامارات والبحرين وهو وسط بين الموقفين الاول والثالث واكثر تعاطفاً مع العراق لكنه حريص على الالتزام بالموقف الجماعي لمجلس التعاون , اما المستوى الثالث تمثله الكويت والسعودية , وتمثل الموقف المتشدد من العراق (٢٠) . وبالرغم من تلك القطعية , حدث صحو بسيط في مسار العلاقات العراقية الخليجية , بعد منتصف تسعينيات القرن الماضي , نتيجة لتوقيع مذكرة التفاهم مع منظمة الامم المتحدة (النفط مقابل الغذاء) , وبالرغم من هذا الصحو , الا ان العلاقات لم تتقدم تجاه التحسن المطلوب لعوامل تتعلق بدور الولايات المتحدة في ابقاء الفتور في تلك العلاقات , وأخرى تتعلق باختلاف السياسات بين الطرفين , اذ ذهبت قطر وعمان الى اعادة العلاقات الدبلوماسية مع العراق , اذ استأنفت قطر علاقاتها الدبلوماسية مع العراق في تشرين الاول ١٩٩٢ (٢١) . واجرى قادة ومسؤولون قطريون زيارات متوالية الى بغداد , وعملوا علنا على مساعدة العراق , التي كانت واقعة تحت وطأة العقوبات التي فرضت عليها تحت اشراف الامم المتحدة . واعادت قطر التذكير ايضا بضرورة الدفاع عن مصالح الكويت , والتي تتضمن الافراج عن اسرى الكويت الذين كانوا موجودين في العراق منذ احتلالها للكويت

العنف والارهاب من القناة التي اغلقت مكتبها بأمر من السلطة العراقية^(١٩). بعد ان اثارَت هذه القناة وسياساتها. الكثير من الازمات مع العديد من الدول العربية ومنها العراق^(٢٠). ان قطر لم يكن لها موقف مؤيد من العراق بعد التغيير الذي حصل في العام ٢٠٠٣, حتى ان سياستها اضرَّت بالعراق وبالعملية السياسية لاسيما عندما اقدمت على عقد مؤتمر لها في ايلول من العام ٢٠١٥ وما تضمنه من دعوات منها عدم الاعتراف بالعملية السياسية^(٢١) ويعد عقد هذا المؤتمر مثالا للسياسة القطرية المتمثلة بعدم الاعتراف بما انتجته المعادلة السياسية في العراق منذ العام ٢٠٠٣, بالرغم من انها تحتكم الى الدستور والقانون والاليات الديمقراطية وهذا ما تأكد بما تم تسريبه عن المؤتمر واهداف من حضر المؤتمر الذين طالبوا بعملية سياسية جديدة بكل مؤسساتها التنفيذية والتشريعية والقضائية وعد العملية السياسية من مخرجات الاحتلال, ووصف الدستور أنه غير شرعي^(٢٢). اضيف الى ذلك فان الجانب القطري لم يبدي اهتماماً جدياً باقامة علاقات متطورة مع العراق فبقيت العلاقات دون تمثيل دبلوماسي, ولم يحقق الحديث عن التعاون العراقي القطري تقدماً ملحوظاً, بل ان العراق رفض المخطط القطري باستغلال الغاز في محافظة الانبار مقابل انشاء مدن متكاملة وحديثة فيها^(٢٣). ومع ذلك وردت اشارات عراقية غير قليلة عن إمكانية الأرتقاء بالعلاقات مع قطر, فقد وصف هوشيار زيباري وزير الخارجية العراقي العلاقات, ((بانها طيبة وقوية وشهدت نقلة)) وان ((التواصل بين العراق وقطر مستمر

على المستويات السياسية والثنائية والجماعية كافة, وهناك مجالات عدة للتعاون بين البلدين, مثل الطاقة لاسيما مجال الغاز. وفي كانون الاول ٢٠٠٩ وفي لقائه مع ولي عهد دولة قطر اشاد نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي بالدور الايجابي الذي تضطلع به دولة قطر الى المستويين العربي والدولي في استقرار المنطقة, مؤكداً عمق العلاقات العراقية – القطري كما قدم مقترحاً لاقامة مشاريع زراعية استثمارية مشتركة في العراق, وقد رحبت قطر بذلك الاقتراح^(٢٤) ويمكن ان نحدد أبرز التحديات التي تعرضت لها العملية السياسية منذ العام ٢٠٠٣ بسبب السياسة القطرية تجاه العراق في الآتي^(٢٥):-

-استقبال قطر لاشخاص مطلوبين للقضاء العراقي.

-عقد مؤتمر في الدوحة عام ٢٠١٥ لمناقشة الشأن العراقي دون الرجوع الى الحكومة العراقية, ودعوة اشخاص معينين لحضور المؤتمر. وكذلك ما خرج به المؤتمر من دعوات تطالب بإنهاء العملية السياسية.

-الاتهامات الموجهة لقطر بتمويل التنظيمات الارهابية, لاسيما في سوريا التي أثرت بشكل كبير في زعزعة الأمن في العراق لاسيما المتعلقة منها بدخول تنظيم داعش الارهابي للعراق في حزيران عام ٢٠١٤, مما شكل تهديداً كبيراً للعراق بشكل عام والعملية السياسية بشكل خاص.

رابعاً:- العلاقات العراقية القطرية في عهد حيدر العبادي

برزت تحديات جديدة واجهت العراق والمنطقة بعد أحداث احتلال تنظيم داعش الارهابي مدينة الموصل في ١٠ حزيران عام ٢٠١٤ ثم مدن عراقية اخرى^(٢٦). وعلى اثرها تم توجيه الاتهامات لبعض دول الخليج ومنها قطر والسعودية والسؤال المطروح هنا..هل مولت قطر تنظيم الدولة الاسلامية؟ الاجابة المباشرة هي « كلا » , لكن بشكل غير مباشر أدت سياسة بلدية وسلوك ساذج الى وصول أسلحة وأموال بدعم قطري الى ايدي تنظيم الدولة الاسلامية^(٢٧). وكذلك السعودية بريئة من سياسة الدولة المباشرة لدعم التنظيم , لكن كما حدث مع قطر , فقد دفع الاصرار على أسقاط الاسد الى حدوث أخطاء فادحة في اختيارها للحلفاء^(٢٨). فالملاحظ ان دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت سارعت الى طلب اجراء أمني بين دول مجلس التعاون الخليجي لغرض تحصينها من الداخل ضد احتمالات تهديد تنظيم داعش لدول المنطقة , كما اعرب مجلس الوزراء السعودي في ١٦ حزيران عام ٢٠١٤ عن قلق المملكة أزاء تطورات الاحداث في العراق , وأكد على ضرورة الحفاظ على سيادة واستقلال العراق , ورفض التدخل الخارجي في شؤونه الداخلية^(٢٩) كما اكدت دولة الامارات ضرورة التصدي للعناصر الارهابية التي تروغ الاهالي وتدمر ممتلكات العراق والتعامل الاقليمي معها^(٣٠).

ان هذا التقارب العراقي – الخليجي ساعد في

تعزيز التحالف الاقليمي بينهم , والذي تجسد في الزيارات المتبادلة للمسؤولين من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي بعد العام ٢٠١٤ بشكل خاص . ويندرج التحسن في العلاقات العراقية – القطرية في هذا السياق لان هناك أسباباً دافعة للتقارب بين البلدين , من أبرزها الاتفاق على مواجهة تنظيم الدولة والقاعدة في العراق في اطار التعاون الأمني والعسكري الذي نشأ بين البلدين^(٣١). حدث تطور مهم في مسار العلاقات العراقية – الخليجية لاسيما بعد تولي حيدر العبادي رئاسة الحكومة في نيسان من العام ٢٠١٤ , والتي كان جل همها العمل على وقف تقدم تنظيم داعش الارهابي , والانفتاح على الدول المجاورة والاقليمية ومنها الدول الخليجية ورغبتها في طي صفحة الماضي وبحث جميع الملفات العالقة بينهم^(٣٢), وكان هذا ضمن البرنامج الحكومي للسياسة الخارجية في عهد الدكتور حيدر العبادي , وبدأت بعدها سلسلة زيارات ولقاءات متبادلة بين المسؤولين العراقيين ونظرائهم الخليجيين , وأهمها زيارة الرئيس العراقي فؤاد معصوم الى الرياض في ١١ تشرين الثاني ٢٠١٤ والتي أكد فيها على رغبته الحقيقية والجادة للتعاون في المجالات السياسية والأمنية وأقامة تحالف أقليمي لمواجهة تنظيم داعش الارهابي^(٣٣).

كما قام حيدر العبادي بزيارة دولة الامارات , وقد أثمرت تلك الزيارة عن التعاون في محاربة الارهاب ضد تنظيم داعش^(٣٤). كما ارتقت العلاقات العراقية – القطرية الى مستوى الزيارات المتبادلة ففي العام ٢٠١٥ , قام وزير

الخارجية القطري بزيارة بغداد , وكانت تلك الزيارة بمثابة بادرة قطرية للأنفتاح الحذر على العراق , بعد ان أصبحت بغداد مركزاً لقياس جدية التحالف الدولي المواجه للارهاب والذي تشكل في اب ٢٠١٤ , وتعد قطر عضواً في هذا التحالف , فأنها لم تشأ التخلف عن ركب الداعمين لبغداد , لاسيما بعدما تأكد الجميع ان العراق أصبح يقاتل نيابة عن العالم , لاسيما بعد تمكنه من استرجاع المدن والأراضي المحتلة من داعش . وتزايد التوحد الاجتماعي والانسجام السياسي العراقي في مواجهة الخطر الارهابي^(٣٥) .

وبالرغم من ذلك , فان العلاقات عادت وشهدت فتوراً بين البلدين لاسيما بعد اختطاف اربعة وعشرين قطرياً وسعوديين , من بينهم أحد أمراء العائلة القطرية , في صحراء السماوة العراقية في منتصف ديسمبر عام ٢٠١٥

وعد هذا الحدث أخفاقاً لأجهزة الأمن والمخابرات العراقية , ونجاحاً للفصائل المسلحة العراقية , التي كان يقاتل بعضها في سوريا بدعم إيراني , والذين كانوا يضعون قطر على قائمة الأعداء بحكم دعمهم العسكري والمالي والمخابراتي والأعلامي للفصائل السورية التي كانت تتواجه مع الفصائل الشيعية في سوريا^(٣٦) .

لقد اثارة هذه القضية الحكومة العراقية لاسيما بعد وصول مبلغ ٥٠٠ مليون يورو الى بغداد ووصولها بطريقة غير مشروعة , وفيها انتهاك للسيادة العراقية الأمر الذي

دفع رئيس الوزراء العراقي (حيدر العبادي) للتعبير عن انزعاجه من ملابسات الموضوع برمته واعلانه عدم موافقته المسبقة لدخول الصيادين القطريين بتأشيرات رسمية , لان إمكانية حمايتهم ضعيفة , في ظل انتقال القوات العراقية والأمنية في الحرب على داعش . لقد اثبتت هذه الحادثة لقطر ضرورة عدم إمكانية تجاوز الدور العراقي بسبب إمكانات التأثير , والتأثر السلبية والإيجابية , فالعراق لاعب قوي , في المنطقة^(٣٧) .

لقد تمكنت حكومة العبادي بعد مساعيها الحثيثة من تحقيق الانتصار على تنظيم داعش وتحرير الموصل في العاشر من تموز , ٢٠١٧ . وكانت قطر من بين الدول التي باركت تلك الانتصارات , فقد توجه أمير قطر , الشيخ تميم بن حمد آل ثاني , بالتهنئة لرئيس الوزراء العراقي , حيدر العبادي , بمناسبة الانتصارات التي حققتها القوات العراقية على تنظيم داعش وتحرير الموصل , من قبضة الدواعش مؤكداً له موقف الدوحة ((الثابت ضد الارهاب)) , ورفضه وأدانتته بكافة صورة واشكاله مهما كانت اسبابه ودوافعه « لان هذا النصر تم بجهود وتضحيات القوات العراقية , ويعد انتصار لكل العرب وفرصة دائمة للعراق »^(٣٨) . ومن جانبه أكد الرئيس العراقي حيدر العبادي لأمير قطر « ان ما تحقق هو ثمرة تضحيات العراقيين وتوحدهم ضد الارهاب » مضيفاً « لقد قضينا عليه عسكرياً ويجب التعاون للقضاء عليه فكرياً »^(٣٩) .

خامساً :- العلاقات العراقية – القطرية في ظل الازمة القطرية

أحيثيات الأزمة القطرية :- بدأت التوترات السياسية بين قطر وجيرانها: المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة منذ السبعينيات (١٩٧٠) اذ دارت الصراعات في البداية عن النزاعات الحدودية , لكن سياسة قطر الخارجية منذ أحداث الربيع العربي أواخر ٢٠١٠ هي التي أثارت غضب جيرانها , لاسيما عندما وسعت علاقاتها مع ايران , وهو أمر غير مقبول من قبل المملكة العربية السعودية , التي تشعر بأنها مصدرة من قبل سياسات ايران الاقليمية^(٤٠). وقعت اول أزمة دبلوماسية في العام ٢٠١٤ , لكن خلت بعد تنازلات قطرية^(٤١). اما الثانية فترامت مع زيارة الرئيس الامريكي ترامب الى منطقة الخليج العربي , وما نجم عنها من صفقات سلاح وتعاون استراتيجية مع السعودية اذ انفجرت الأزمة بين قطر من جهة , والسعودية والامارات ومصر من جهة أخرى فجر الرابع والعشرين من ايار عام ٢٠١٧ على وقع حرب اعلامية بين الاعلام القطري ووسائل اعلام اماراتية وسعودية, على اثر تصريحات نسبت الى أمير دولة قطر الشيخ تميم بن حمد في موقع وكالة الانباء القطرية (قنا) , وجاء فيها ان الأمير قال في حفل تخريج مجندي الخدمة الوطنية ان ((ايران تمثل ثقلاً إقليمياً وإسلامياً لا يمكن تجاهله , وليس من الحكمة التصعيد معها)) وعلى مدى اسبوعين تقريباً اشتعلت الحرب الاعلامية بين الاضداد الخليجي, وفيما يشبه اعلان حرب^(٤٢) . وبالرغم من نفي

السلطات القطرية التصريحات المنسوبة لأمير قطر , وتأكيد ما حدث من اختراق للوكالة , الا ان وسائل الاعلام السعودية الاماراتية سارعت الى مهاجمة الدوحة للتشكيك في روايتها , حيث شهدت وسائل الاعلام تصعيداً كبيراً بين قطر والسعودية واستهدافاً سياسياً وعلامياً من العيار الثقيل , شاركت فيها أهم المؤسسات الاعلامية صحفية وتلفزيونية من الطرف السعودي والاماراتي , إذ اتهمت قطر ب((شق الصف الخليجي ودعم أعداء الامة)) حسب تعبير هذه الوسائل الاعلامية , كما حظرت السعودية والامارات ومصر , عشرات المواقع الاخبارية القطرية , والتي كان على رأسها موقع قناة الجزيرة^(٤٣) وأعلنت كل من السعودية والامارات والبحرين ومصر في صباح الخامس من حزيران عام ٢٠١٧ قطع العلاقات الدبلوماسية , مع قطر وأغلاق , المنافذ البرية والبحرية والجوية معها , ومنع العبور في أراضيها وأجوائها ومياها الاقليمية , ومنع مواطنيها من السفر الى قطر , وأمهل المقيمين والزائرين من مواطنيها مدة محدودة لمغادرتها , ومنع المواطنين القطريين من دخول أراضيها وأعطى المقيمين والزائرين منهم مهلة اسبوعين للخروج , وأغلاق المكاتب الاعلامية التابعة لقطر في تلك الدول , ومن ثم دخلت المنطقة بمنعطف مثير أثر بشكل كبير على مجمل تفاعلات السياسة الاقليمية في منطقة الخليج والشرق الاوسط , كما أثرت على طبيعة التحالفات الاقليمية المرتبكة^(٤٤) .

ومن وجهة نظر الدول الرباعية تأتي أهميه

عزل قطر لارغامها على تغيير سلوكها ووقف لتدخلها في الشؤون الداخلية للدول , ووقف دعم وأيواء وتمويل المنظمات الارهابية على رأسها جماعة الاخوان المسلمين , ودفع قطر للتركيز على الشأن الداخلي^(٤٥). أعلنت قطر أسفها لقرار المقاطعة , وردت وزارة الخارجية القطرية بأن الاتهامات مجرد أسباب مختلفة , بدون مبررات شرعية , والهدف منها فرض وصاية على سيادة دولة قطر , وان هذه الاجراءات غير المبررة لاصحة لها , وأعلنت في بيان لها « لقد تعرضت دولة قطر لحمله تحريض تقوم على اقتراءات وصلت حد الفبركة الكاملة مايدل على نيات مبيتة للاضرار بالدولة» و اضافت ان « قطر عضو فاعل في مجلس التعاون الخليجي , وملتزمة بميثاقه , وتحترم سيادة الدول الاخرى , ولا تتدخل في شؤونها الداخلية , كما تقوم بواجباتها في محاربة الارهاب والتطرف»^(٤٦).

اما خارج اطار العمل الدبلوماسي فجاء الرد القطري على الدول الاربع بشكل استدعاء المزيد من القوات التركية على أراضيها , وهي وسيلة استراتيجية من أجل ضمان ردع مناسب لاي تحرك عسكري من جانب السعودية والامارات , كما أتجهت قطر نحو ايران في ضوء تحسين علاقاتها والتي باتت في المدة الاخيرة يشوبها نوع من البرود نتيجة تشابك مصالح الاثنين في الملف السوري^(٤٨).

كما استطاعت كسب تأييد الرئيس الامريكي (ترامب) من طريق مشروعات التعاون القطري الامريكي المتعددة , والتي بدأت بعقد

اتفاقية شراء الطائرات المقاتلة من الولايات المتحدة الامريكية . من طراز اف ١٥ بتكلفه تبلغ ١٢ مليار دولار في ١٤ حزيران \ يونيو ٢٠١٧ , كما تزايدت الضغوط الدولية الحقوقية على الدول المقاطعة لقطر . ففي ضوء شهر كانون الثاني \ يناير ٢٠١٨ صدر أول تقرير أممي يوجه انتقادات حقوقية , للدول المقاطعة لقطر على خلفية الأزمة الخليجية , أصدرته البعثة الفنية , من المفوضية السامية لحقوق الانسان (مقرها جنيف) , التابعة للامم المتحدة , وهو التقرير الذي فرضته الدول الاربع معتبره انه «لايعكس انحيازا واضحا لأحد اطراف الأزمة السياسية» (يقصد قطر) , مبينة انه يتضمن « خلا منهجيا تضمن توصيفا مضللا للأزمة السياسية »^(٤٨).

ب- موقف العراق من الازمة القطرية

ان كل الأدبيات المؤطرة نظريا لطبيعة التوجهات الخارجية دائما ما تؤكد على مبادئ حسن الجوار وسلمية السياسة الخارجية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى , فقد جاء في المادة ٨ من الدستور العراقي « يرعى العراق مبدأ حسن الجوار , ويلتزم بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى , ويسعى لحل النزاعات بالوسائل السلمية , ويقيم علاقاته على اساس المصالح المشتركة والتعامل بالمثل , ويحترم التزاماته الدولية ». كما وجاء في استراتيجية وزارة الخارجية العراقية أنه (يؤكد على سلمية سياسته الخارجية الرامية الى تطبيق علاقاته الدبلوماسية مع المجتمع الدولي على اساس التعاون واحترام المصالح المتبادلة

ورعايتها وفق القانون الدولي والوقوف على مسافة واحدة من جميع الاطراف الدولية على نحو عادل). وهذه الثوابت النظرية تمثل الثابت الذي يرسم مسار السياسة الخارجية العراقية ويحدد مديات التعاطي الخارجي^(٤٩).

وتصاغ داخل إطار ثابت ولكن ليس دائما , ويحدد مسارات هذه المتغيرات أمور متعددة منها: , مدى الاستقرار الداخلي وطبيعة النظام السياسي , وكذلك طبيعة ومستوى القوة الوطنية , وبالتأكيد طبيعة المصالح المتحققة من اتخاذ أي موقف خارجي . وقد تعلق الأمر بالأزمة القطرية وموقف العراق منها , فقد أكد رئيس مجلس الوزراء السيد حيدر العبادي ان العراق ضد الحصار على أية دولة «حتى وان كانت لانتفق معها» , في اشارة الى مقاطعة السعودية ودول أخرى لقطر . ودعا في ضوء مؤتمر صحفي أقيم في بغداد يوم الثلاثاء الموافق ١٧ حزيران ٢٠١٧ , الى ان «يتم وقف الدعم للارهاب من اية جهة أو أي دولة كانت» «مشيرا الى ان» العراق انتصر على الارهاب وأصبح لدينا حصانة منه لكن بقية الدول لاتمتلك هذه الحصانة ولا نريد لها ان تعاني منه» , كما و اضاف السيد العبادي «ان قرار العراق السياسي مستقل , ونحن نتحرى مصلحة شعبنا قبل كل شيء , وعلاقتنا الخارجية مبنية على تغليب المصلحة العليا للعراق وشعبه والابتعاد عن التشنجات والمحاور وكسب الاصدقاء بدل زيادة الاعداء , داعيا الى التركيز على التنمية ومحاربة الفساد وعدم السماح بعودة الارهاب في المرحلة المقبلة»^(٥٠). ويرى

البعض ان الموقف العراقي من الأزمة يمثل «مسك العصا» من المنتصف ويؤشر الى حالة ضعف لاتتناسب مع مقومات القوة العراقية سواء المادية أو المعنوية , فهو وحسب بعض التوصيات لا يوجد اي موقف لا تأييد لمحور المقاطعة ولا دعم لدولة قطر , بل فضل بعض المسؤولين الحكوميين الصمت وانتظار انتهاء العاصفة للوقوف مع المنتصر^(٥١). ويمكن تحديد أهم خيارات العراق حيال الأزمة الخليجية بالآتي^(٥٢).

١-الموقف الرسمي للعراق هو الحياد وعدم التدخل , ولكن لو تفحصنا الموقف لوجدنا ان العراق يتجه نحو خيار يحاول في ضوئه الحصول على بعض المكتسبات ... كتوظيف الخلاف بين النقائض الخليجية , وإدارة دفة الصراع بما يتلاءم مع أهداف السياسة الخارجية العراقية .

٢-يتجه العراق نحو خيار عدم الانغماس في حيثيات الأزمة في ضوء سياسة المماطلة في استيضاح الموقف.

٣-هناك من يرى ان رفض الأزمة الخليجية وتوحيد مواقف الاضداد , من شأنه ان ينعكس على المصالح الاستراتيجية للعراق , فقد تتحول بوصلة التصادم نحو العراق .. وهو أمر لا يرغب العراق بحدوثه .

٤-تتظر الخارجية العراقية للأزمة من منظور تقسيم المواقف والتوجهات إذ تتعامل مع كل طرف بطريقة تختلف عن تعاملها مع الأطراف الأخرى وهو ما يعطي ميزة المناورة

الاستراتيجية , لحلحلة المواقف من الأزمة بما ينسجم وأهداف السياسة الخارجية العراقية .

٥- تدرك الخارجية العراقية ان نجاح المحور السعودي في أرغام قطر على الخضوع هو تهديد كبير لمصالح العراق , فقد تتبع كل من السعودية وحلفائها السياسية نفسها حيال العراق مستقبلاً , ولذا يطمح العراق بان تخوض أطراف الأزمة احتواءً مزدوجاً فيما بينها , وهو ما سوف ينصب في مصلحة السياسة الخارجية العراقية .

٦- ان استمرار العراق بسياسة احتواء اطراف الأزمة , من شأنه ان يوسع دور العراق الريادي في اقليم الشرق الاوسط المرتبك استراتيجياً , نتيجة تداخل موازين القوى , فصعود العراق يعني بزوغ قوى حاملة لميزان التوازن والاستقرار في المنطقة . واداء هكذا دور ريادي يعني تحقيق هذه الغايات^(٥٣) .

١- ان اندفاع العراق بمبدأ الموازن في المنطقة هو عامل قوة سينعكس على الوضع الداخلي بشكل كبير .

٢- اندفاع العراق في عملية التفاعل الاقليمي قد ينقل ساحة الصراعات من الداخل العراقي الى الخارج .

٣- هذا الاندفاع قد يغير عجلة الصراع الدائرة في العراق نحو الخارج الاقليمي بأسلوب دبلوماسي .

٤- كسر حاجز سياسة رد الفعل , والتطرق لسياسية المبادرة والتأثير بأسلوب استراتيجي احترافي^(٥٤) .

سادساً:- تطور العلاقات العراقية – القطرية بعد العام ٢٠١٧

مثل العام ٢٠١٧ بداية انطلاقة جديدة للعلاقات العراقية – القطرية وعلى مختلف المستويات السياسية والاقتصادية والتعليمية. فعلى الصعيد السياسي شهدت العلاقات بين البلدين تطوراً ملموساً وذلك في ضوء الزيارات المتبادلة التي قام بها مسؤولي البلدين ففي العام ذاته زار سليم الجبوري رئيس مجلس النواب العراقي قطر من أجل تمتين العلاقات بين البلدين والعمل على فتح آفاق جديدة بينهما بعد القطيعة الطويلة التي شهدتها كلا البلدين^(٥٥), ولعل الانطلاقة الحقيقية قد بدأت بين البلدين في ٢٢ ايار ٢٠١٧ عندما أرسل الشيخ تميم بن حمدان ال ثاني أمير دولة قطر , رسالة خطية الى حيدر العبادي رئيس الوزراء السابق وقد تضمنت دعوته لزيارة قطر , وفعلاً قام رئيس الوزراء بزيارة قطر وبحث الطرفان العلاقات الثنائية وسبل تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات , كما اتفقا على ضرورة تجاوز العقبات كافة التي تعكر صفو العلاقات بين البلدين والعمل على تجاوزها^(٥٦). ونوقش موضوع التبادل والتعاون المصرفي من خلال فتح مصارف متبادلة وأبدت قطر استعدادتها في اعادة اعمار المدن التي دمرها تنظيم داعش الارهابي , وعلى رأسها الانبار والموصل الى جانب ذلك اتفقا على ضرورة عقد الاتفاقات الخاصة بموضوع الطاقة الكهربائية (النفطية والغازية)^(٥٧). كما قام الرئيس العراقي الدكتور برهم صالح, بزيارة قطر في منتصف العام ٢٠١٩ , الذي التقى فيها بالشيخ تميم بن حمد ال ثاني , وضوء

زيارته أكد على أهمية تطوير العلاقات الثنائية بين البلدين , وتوسيع آفاق التعاون بما يخدم المصالح المشتركة , والتأكيد على سياسة النأي عن التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين^(٥٨).

وتم تفعيل عمل اللجنة المشتركة بين البلدين (اللجنة القطرية- العراقية المشتركة للتعاون الاقتصادي التجاري الفني) , اذ عقدت أعمال الدورة السادسة لها في كانون الثاني عام ٢٠١٨ بعد توقف دام ١٦ عام , وترأس الجانب القطري فيها سعادة السيد علي بن أحمد الكواري وزير التجارة والصناعة , اما الجانب العراقي فترأسه سعادة الدكتور محمد هاشم عبد المجيد العاني وزير التجارة , وقد بحثت اللجنة عدد من الموضوعات المتعلقة بتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين في مختلف المجالات بما في ذلك الصناعة والزراعة والمواصلات والصحة والتعليم والتكنولوجيا والثقافة, واتفقا على ضرورة اتخاذ الخطوات اللازمة للمضي قدما في نهج توطيد التعاون التجاري والاستثماري بين البلدين , بهدف زيادة حجم هذا التبادل , وتيسير تدفق السلع والخدمات والاستثمار بينهما^(٥٩) .

وفي ختام أعمال الدورة تم التوقيع على اتفاقية إنشاء مجلس رجال الأعمال , ومذكرة تفاهم بين غرفة قطر واتحاد الغرف التجارية العراقية , وتهدف الاتفاقية إلى دعم وأصر الصداقة والتفاهم بين رجال الأعمال في البلدين , وتطوير التعاون في مجال التبادل التجاري والاستثمار ونقل التقنية وتقديم الخدمات ودعم القطاعات الصناعية في البلدين^(٦٠). وفي مؤشر

على حرص المسؤولين في الدوحة وبغداد على رعاية العلاقات بينهما قيام عدد من المسؤولين العراقيين البارزين بزيارات الى قطر والتي أسهمت بدورها في تعزيز العلاقات الثنائية بين البلدين , والتوقيع على مذكرة تفاهم للتعاون الأمني لاسيما ان أهم المصالح المشتركة كانت مواجهة التنظيمات الارهابية المجرمة (داعش) ومحاربة توسعها في المنطقة^(٦١). وفي الجانب الاستثماري , أبدى الجانبان اهتمامهما بتطوير التعاون بين البلدين , وأبدت قطر الرغبة في التعرف على الفرص الاستثمارية المتاحة في القطاعات العراقية المختلفة, على أن يقوم الجانب العراقي بتزويد الجانب القطري بالفرص الاستثمارية والدراسات الخاصة بها ليتسنى دراستها وتقييمها من المستثمرين القطريين ثم يتم التواصل وتبادل المقترحات بين الجانبين عبر القنوات الدبلوماسية^(٦٢).

الخاتمة

نستطيع ان نقول ان علاقة قطر مع العراق لا تخلو من فائدة مهمة في ان يتموضع العراق في قلب العالم الخليجي ويوظف تلك العلاقات لصالح العراق , فقد حسنت العلاقات الكثير من الأمور في الواقع العراقي لاسيما الأمنية والسياسية , بعد ان كانت العلاقات يشوبها الكثير من التوتر بسبب ميل الحكومات المتعاقبة على الحكم في العراق باتجاه ايران, الأمر الذي كان له تأثير على علاقه البلدين . ومع ذلك نجد ان العلاقات أخذت بالتطور لاسيما بعد عام ٢٠١٧ في ضوء الزيارات المتبادلة بين الطرفين

وعقد العديد من الاتفاقيات سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الأمني. ولعل ما يعزز العلاقات بين البلدين هو أختفاء الصراع الطائفي الذي كان له تأثيره على التنافس السياسي بين دول الشرق الأوسط، فالطائفية اليوم باتت غير مرغوبة لدى الطرفين، ولذا ساعد كثيرا على تمتين العلاقات. ولعل ما يدفع قطر لتعزيز علاقتها مع العراق الأزمة التي تعرضت لها قطر في العام ٢٠١٧ والتي على أثرها قاطعة بعض دول الخليج العربي ومنها السعودية والامارات دولة قطر والتي تحول الصراع مع تلك الدول الى صراع مستديم لذلك حاولت ان تمد قطر خيوط المودة مع العراق وذلك بهدف البحث عن منافذ للتنفيس عن حالة الاحتقان والضغط الذي يتعرض لها من بعض دول الخليج العربي. اذ ترى قطر ان علاقتها مع العراق ستكون مجدية اكثر في المستقبل القريب في ظل أزمتها مع بعض الدول الخليجية. وهكذا نجد ان العراق وقطر أدراكا أهمية التعاون وضرورة تجاوز جميع الاشكاليات العالقة بين البلدين، والعمل على تطوير المصالح المشتركة في المستقبل في ظل الأزمات والتحديات التي تشهدها دول المنطقة.

الهوامش

محمود سمير الرنتيسي، السياسة الخارجية القطرية تجاه بلدان الربيع العربي والقضية الفلسطينية ٢٠١١-٢٠١٣، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية للعلوم ناشرون، الدوحة، قطر، ٢٠١٤، ص ٢٥

المصدر نفسه، ص ٢٧.

ياسر عبد الحسين، وعلي حسين حميد، قطر وأزمة الخليج عقدة الجيوبوليتك والتنافس الاقليمي، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٣٨ - ٣٩.

جمال عبدالله، السياسة الخارجية لدولة قطر (١٩٩٥ - ٢٠١٣) دوافعها واستراتيجياتها، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة - قطر، ٢٠١٤، ص ١٨.

زهير المخ، قطر دراسة في السياسة الخارجية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٩، ص ٦٤.

علي خليفة الكواري، الشعب يريد الاصلاح في قطر، منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٢، ص ٢٣٤، ص ٢٣٨.

لينا الخطيب، السياسة الخارجية القطرية : حدود البراغماتية، المجلة العربية للعلوم السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٣٩-٤٠، حزيران ٢٠١٣، ص ١٥٣

محمود سمير الرنتيسي، المصدر السابق، ص ٢٦.

نادية فاضل عباس، التغيرات الداخلية والخارجية المؤثرة في النظام السياسي لدولة قطر، مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، العددان ٧٢-٧٣، كانون الثاني نيسان ٢٠١٨، ص ٧٥.

المصدر نفسه , ص ٧٧.

نايف علي عبيد , مجلس التعاون لدول الخليج العربي من التعاون الى التكامل , بيروت , مركز دراسات الوحدة العربية , ط ٢ , نيسان ٢٠٠٢ , ص ١٦٣ .

بيداء محمود أحمد , العراق ومجلس التعاون الخليجي العلاقات العراقية القطرية انموذجا , مقتبس من العراق وعلاقاته الخارجية الواقع والآفاق , مجموعة باحثين , الجامعة المستنصرية , مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية , تموز ٢٠١٢ , ص ١٩٠ .

المصدر نفسه , ص ١٩١ - ١٩٢ .

المصدر نفسه , ص ١٩٢ .

المصدر نفسه , ص ١٩٢ .

المصدر نفسه , ص ١٩٣ .

سامي ريفيل , قطر واسرائيل : ملف العلاقات السرية , ترجمة محمد البصري , القاهرة , مكتبة جزيرة الورد , ٢٠١١ , ص ١٦٩ - ص ١٧٠ .

بيداء محمود احمد , المصدر السابق , ص ١٩٨ .

المصدر نفسه , ص ١٩٨ .

المصدر نفسه , ص ٢٠٠ .

مفيد الزبيدي , الخليج العربي دراسات في التحولات الداخلية والعلاقات الخارجية ,

بيروت , دار الروافد الثقافية , ٢٠١٩ , ص ١٣٥ .

أحمد عبد الامير الانباري , التحديات الخارجية للعملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ : تحديات السياسة القطرية انموذجا , مجلة الدراسات الدولية , جامعة بغداد , مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية , العدد ٧٢ - ٧٣ , كانون الثاني - نيسان ٢٠١٨ , ص ١١٣ .

بيداء محمود احمد , مصدر السابق , ص ٢٠١ .

المصدر نفسه , ص ٢٠١ .

احمد الانباري , مصدر السابق , ص ١١٣

مفيد الزبيدي , مصدر سابق , ص ٢٦٦ .

من يدعم تنظيم الدولة الاسلامية , نقلا عن شبكة الانترنت الموقع : <http://.bbc.com>

www

المصدر نفسه .

مفيد الزبيدي , مصدر سابق , ص ٢٦٦ .

المصدر نفسه , ص ٢٦٧ .

مفيد الزبيدي , العلاقات العراقية - القطرية : مرتكزات التقارب وفرص العمل : نقلا عن شبكة الانترنت الموقع : <http://.aljazeera.net>

sdadies/

مفيد الزبيدي , الخليج العربي , مصدر سابق , ص ٢٦٧ - ٢٦٨ .

المصدر نفسه، ص ٢٦٩ .

المصدر نفسه ص ٢٧٠ .

العلاقات الخليجية العراقية تغالب جهود معرفتها , نقلا عن شبكة الانترنت الموقع. <http://alarab.org> www//

المصدر نفسه

المصدر نفسه

امير قطر يبارك للعراقي استعادة الموصل , نقلا عن شبكة الانترنت ١٦ تموز ٢٠١٧ , الموقع : <https://arabic.chh.com>

المصدر نفسه، ص ٢.

سمير سحقي، ولينة طرودي، الأزمة الخليجية الراهنة الاسباب والتداعيات، تحرير محفوظ رسول، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي، الطبعة الاولى، ٢٠١٩، ص ٤٤ .

المصدر نفسه، ص ٤٥ .

علي زياد العلي، منطلقات السياسة الخارجية العراقية وخياراتها حيال الأزمة الخليجية ((نحو دور مرتقب وتوازن اقليمي جديد)) من كتاب قطر وأزمة الخليج : عقدة الجيوبوليتيك التنافس الاقليمي، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٢٢٨ - ٢٢٩ .

علي حسين حميد، الباحث كرار كريم راضي،

نحو دور عراقي فاعل في حلحلة الأزمات الاقليمية ((الدبلوماسية العراقية والأزمة القطرية : نموذجاً)) من كتاب قطر وأزمة الخليج : عقدة الجيوبوليتيك والتنافس الاقليمي، مجموعة باحثين، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، ٢٠١٨، ص ٢٥١ .

علي زياد العلي، مصدر سابق، ص ٢٢٩ .

عبد الله خليفة الشايجي، أزمات مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاسباب - الوساطات - وسيناريوهات المستقبل ٢٠١١-٢٠١٨، بيروت، مطابع الدار العربية للعلوم ناشرون، ٢٠١٨، ص ٦٥ .

شريفة فاضل محمد بلاط، إدارة الأزمات في العلاقات الدولية : مثال الأزمة القطرية الخليجية (٢٠١٧-٢٠١٩)، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان - بيروت، العدد ٢، ٢٠٢٠، ص ٣٠ .

علي زياد العلي، مصدر سابق، ص ٢٣١ .

شريفة فاضل محمد بلاط، المصدر السابق، ص ٣٠ .

علي حسين حميد، المصدر السابق، ص ٢٥٥ .

المصدر نفسه، ص ٢٥٦ .

المصدر نفسه، ص ٢٥٦ .

علي زياد العلي، المصدر نفسه، ص ٢٤٠ .

المصدر نفسه، ص ٢٤٠ - ٢٤١ .

المصدر نفسه , ص ٢٤١ .

الكلمات المفتاحية :

-قطر، العملية السياسية، تنظيم داعش، الحصار الاقتصادي، الدول الخليجية.

محمد صادق الهاشمي , أضواء على العلاقات العراقية – القطرية بعد عام ٢٠١٧ , نقلا عن شبكة الانترنت الموقع : <http://www.afaq.tv/articles/>

الملخص

اتسمت العلاقات العراقية - القطرية بحالة من المد والجزر فبعد ان كانت العلاقات بين البلدين تسير بشكل جيد قبيل سقوط النظام السابق. الا ان تلك العلاقات اخذت بالتراجع اثر قيام النظام السابق بغزو الكويت وبالرغم من حالة الصحو التي شهدته كلا البلدين لكن ما لبثت ان تدهورت العلاقات بعد العام ٢٠٠٣ اذ لم تكن قطر من الدول المؤيدة للعملية السياسية، لكن تصاعد الاحداث في المنطقة وتحديدا بعد دخول داعش الى العراق جعل قطر تغير من سياستها تجاه العراق حيث أبدت تعاونها من أجل محاربة تنظيم داعش والحد من انتشار مخاطرة في المنطقة العربية وتحديدا الخليجية، ولعل الصحو الكبير التي حدثت في العلاقة بين البلدين كانت في العام ٢٠١٧ بعد الانتصارات التي حققها العراقيين في مجابهة تنظيم داعش الإرهابي، وما رافق ذلك من زيارات متبادلة على مستوى البلدين، وعقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، الى جانب موقف العراق الراض للحصار الاقتصادي الذي فرضته دول الخليج العربي على قطر اذ كان العراق من الدول التي فتحت اجوائها وموانئها امام قطر.

العلاقات القطرية العراقية – نحو شراكة استراتيجية شاملة : نقلا عن شبكة الانترنت الموقع : [http: www .watan com](http://www.watan.com)

محمد صادق الهاشمي , أضواء على العلاقات العراقية القطرية بعد عام ٢٠١١ , نقلا عن شبكة الانترنت الموقع : <http://www.afaq.tv/articles/>

محمد صادق الهاشمي , مصدر سابق , ص ٦ .
مفيد الزبيدي , العلاقات العراقية – القطرية ، مصدر سابق.

العلاقات القطرية – العراقية : نحو شركة استراتيجية شاملة , نقلا عن شبكة الانترنت الموقع : [http: www .al-watan.com](http://www.al-watan.com) المصدر نفسه.

العراق وقطر – علاقات تتجه للانفتاح وقرار اعفاء اربع فئات من سمات الدخول للدوحة , نقلا عن شبكة الانترنت الموقع : [http: www .mawazin. net](http://www.mawazin.net)

of Middle Eastern Swing
//States” ,http

economic and trade agreements, in addition to Iraq's position rejecting the economic blockade imposed by the Arab Gulf states on Qatar, as Iraq was one of the countries that opened its airspace and ports to .Qatar

Keywords: - Qatar, the political process, ISIS, the economic .blockade, the Gulf states

Abstract

The Iraqi-Qatari relations were characterized by a state of ups and downs, after the relations between the two countries were going well before the fall of the previous regime. However, those relations began to decline after the previous regime invaded Kuwait, and despite the state of detente that both countries witnessed, but soon relations deteriorated, ٢٠٠٣, after as Qatar was not a supporter of the political process, but the escalation of events in the region, specifically after the entry of ISIS into Iraq made Qatar changed its policy towards Iraq, as it expressed its cooperation in order to fight ISIS and limit the spread of its danger in the Arab region, specifically the Gulf. Perhaps the great breakthrough that occurred in the relationship between the two countries was in the year after the victories achieved ٢٠١٧ by the Iraqis in confronting the terrorist organization ISIS, and what accompanied This is from mutual visits at the level of the two countries, and the conclusion of